الغربية وقطاع غزة في المشاريع الاسرائيلية الى اعلان الاضراب عن العمل بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، تضامناً مع اضراب الجماهير الفلسطينية في «يوم المساواة». وجاءت الدعوة في بيانات ونداءات خاصة اصدرتها ووزعتها الحركة النقابية في المناطق المحتلة ونقابة عمال البناء والمؤسسات الوطنية في نابلس والقوى الوطنية في طولكرم، أكدت فيها دعمها وتأييدها لاضراب «يوم المساواة» (**المصدر نفسه**).

ووزعت في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة منشورات تدعو الى الاضراب العام، والى التضامن مع عرب اسرائيل، وطلب من السكان، في المنشورات التي وزعتها منظمات مختلفة تتضامن مع م.ت.ف. في المناطق المحتلة، عدم التوجه الى العمل في اسرائيل، لعدم المساس بأشقائهم الفلسطينيين مواطني اسرائيل (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

تأييد محدود في الوسط اليهودي

أعرب بعض الأوساط الاسرائيلية عن تأييده لاضراب «يوم المساواة»، حيث عقد حزب مبام سلسلة من الاجتماعات في كيبوتسات يسعور، في الجليل الغربي، وغزيت، في الجليل الشرقي، وبركائي، في المثلث، شارك فيها أعضاء الكنيست العازار غرانوت ومحمد وتد وبئير تسبان، شرحت فيها المظالم اللاحقة بالمواطنين العرب.

وأصدر حزب مبام، عشية الاضراب، منشوراً، جاء فيه ان الهيئات الرسمية لحزب مبام قررت تأييد نضال الجماهير العربية والتضامن معها في مطلبها العادل ودعوة القوى التقدمية اليهودية الى التعبير عن تضامنها مع العرب، برفع صوتها من أجل انصاف الجماهير العربية، على أساس المساواة التامة. وجاء في المنشور، أيضاً، ان مؤسسات الحزب قررت القيام بحملة اعلامية واسعة في الوسط اليهودي، لنقل المطالب العادلة للجماهير العربية (**المرصاد** ، تل ـ ابيب، ١٩٨٧/٧/١).

وأقر مجلس نقابة الطلاب العامة في الجامعة العبرية، في القدس، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣، تأييد الاضراب الشامل. ونص القرار على تأييد مطالب الاضراب العادلة (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٦/٢٥).

من ناحيتها، ناقشت كتلة المعراخ في الكنيست الاضراب في الوسط العربي، بناء على طلب عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة. وأبرز المعراخ تأييده لمبدأ المساواة لجميع مواطني اسرائيل ومع برنامج المعراخ وميثاق «الاستقلال». ودعت الكتلة الحكومة الى تطبيق مبدأ المساواة عبر الاستجابة لاحتياجات الوسط العربي (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

أما لجنة الداخلية التابعة للكنيست، فقد أعربت عن أسفها لأن الميزانيات التي وعدت بها المجالس المحلية لتغطية العجز لم تحرر، بعد، من قبل وزارة المالية، على الرغم من وجود اتفاقات اتخذت على مستوى وزراء ومدراء عامين (**المصدر نفسه**).

محاولات لمنع الاضراب

اجرى مكتب الوزير موشي آرنس اتصالات مع زعماء الوسط العربي بهدف الغاء الاضراب في اللحظة الاخيرة؛ اذ بعث مساعد الوزير آرنس، عاموس غلبواع، ببرقيات الى جميع رؤساء البلديات المحلية في اسرائيل، أبلغ اليهم فيها انه على أثر الاتصالات التي تمت بين الوزيرين آرنس ونسيم خُصص مبلغ ٢٠ مليون شيكل لحل مشكلات آنية في الوسط العربي، كما اتفق على بناء ١٢٠ غرفة للتدريس، وتخصيص مبلغ ١٥ مليون شيكل لميزانية التطوير للمجالس العربية، كما اعطيت اضافة لميزانية وزارة الداخلية للمجالس العربية، بالاضافة الى مبلغ السبعة ملايين شيكل التي خصصت لتغطية العجز (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/٢٤). الا ان السؤال الذي يطرح، هنا، هو كيف يمكن تسريب مبلغ ٢٠ مليون شيكل دون أن يكون هذا المبلغ مشمولاً في الميزانية، في الوقت الذي لم تحرر وزارة المالية، والداخلية، مبالغ وعدتا بتحريرها قبل عام (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

اما الوزير عيزر وايزمان، فقد دعا، بدوره، السكان العرب الى الغاء الاضراب، على الرغم من